

أعلنت نائب رئيس الوزراء الأسباني سورايا ساينز دي سانتاماريا، أن الحكومة ستقلص عجز الموازنة بمقدار 27 مليار يورو، وذلك عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الدخل في عام 2102، وسيتم خفض ميزانيات الوزارات بنسبة 71%، مضيفاً أن الهدف هو خفض العجز من دون عرقلة التعافى الاقتصادي للبلاد.

من جانبه، وصف وزير المالية كريستوبال مونتورو موازنة 2012 بأنها الأشد نقشفاً منذ أصبحت أسبانيا دولة ديمقراطية، بعد وفاة الديكتاتور فرانثيسكو فرانكو عام 5791، ومن المنتظر تمرير الموازنة بسهولة في البرلمان، حيث يمتلك حزب الشعب أغلبية مطلقة فيه، كما من المقرر أن تزيد الحكومة الضرائب على الشركات الكبيرة وتكاليف التقاضي في درجات الاستئناف، وتجميد أجور موظفي الحكومة.

وأوضحت صحيفة الباييس الأسبانية، أن الكشف عن مشروع الموازنة جاء بعد يوم واحد من الإضراب العام، الذي أصاب أسبانيا بالشلل، ونزول الملايين إلى الشوارع للتظاهر ضد سياسات التقشف الاقتصادي، وهذا الإضراب شهد مصادمات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين، يستهدف الاحتجاج على إصلاحات قانون العمل، بما يخفض مكافأة نهاية الخدمة للعمال.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 01/04/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com